قدم 15 سؤالاً و15 اقتراحاً بقانون و4 برغبة

خورشيد: إنجازات دور الانعقاد الأول «محدودة»

قدم النائب صلاح خورشيد خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 15 سؤالا و15 اقتراحا بقانون و4 اقتراحات برغبة، وشارك في تقديم طلبين لمناقشة القضية الإسكانية.

ويترأس خورشيد لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة ويشارك كعضو في لجنتي الداخلية والدفاع والأولويات.

ووصف النائب صلاح خورشيد إنجازات دور الانعقاد الأول ب "المحدودة"، معتبرا أن هذا أمر طبيعي في كل الفصول التشريعية.

وقال خورشيد في تصريح لشبكة الدستور الإخبارية إنه في كل أدوار الانعقاد الأولى في الفصول التشريعية يكون الإنجاز ليس بالمستوى المطلوب مؤكدا أن الطعون الانتخابية والاستجوابات أثرت على أداء المجلس وجعلت التركيز على الجانب الرقابي أكثر من التشريعي.

وتوقع أن يكون الإنجاز في دور الانعقاد المقبل أفضل بكثير مما كان عليه في الدور الأول معربا عن أسفه لعدم تعزيز الحكومة الأداء داخل المجلس من خلال تقديم مشاريع القوانين بالشكل المطلوب.

وذكر أن هناك عجزا وضحالة في تقديم الحكومة لمشاريع القوانين، وعليها أن تحرك العجلة وتدعم دور البرلمان واللجان البرلمانية، متوقعا أن تنشط لجان التحقيق البرلمانية خلال فترة الصيف وخصوصا تلك التي حددت لها مهلة إلى بداية دور الانعقاد المقبل لإنجاز تقاريرها.

الاقتراحات بقوانين

ويبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب صلاح خورشيد 15 اقتراحا بقانون منها اقتراحان منفردان و13 اقتراحا مشاركا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المكلف قانونا برعاية معاق ذي إعاقة دائمة ومتوسطة أو شديدة)

• تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 (ألفي شخص من حملة إحصاء 1965 وفئة غير محددي الجنسية وأبناء الكويتيات)

• التحصين الوقائي من المخدرات.

• الأحوال الشخصية الجعفرية.

• إضافة مواد جديدة إلى القانون رقم (97) لسنة 2015 في شأن إنشاء الهيئة العامة للرياضة (إنشاء لجنة تنسيقية تعنى بشؤون الرياضة المجتمعية والصحة الغذائية)

• تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية (انتهاء خدمة المؤمن عليها إذا كانت مدة اشتراكها في هذا التأمين لا تقل عن 25 عاما أو بلغت سن 45 عاما وكانت مدة اشتراكها لا تقل عن 20 عاما)

• تعديل البند (9) من المادة (32) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (بلوغ سن الخامسة والستين بالنسبة للكويتيين وغير الكويتيين ويستثنى من ذلك أئمة المساجد وخطباؤها ومؤذنوها ومغسلو الموتى والأطباء والمهن الطبية وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء هيئة التدريب بالجامعات التطبيقية الحكومية والباحثون العلميون بمعهد الكويت للأبحاث العلمية فتنتهي خدمتهم ببلوغ سن الخامسة والسبعين)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار إذ تكون مدة أعضاء مجلس الإدارة المعينين بمرسوم ثلاث سنوات بدلا من أربع والتجديد لمرة واحدة فقط.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وأبنائهم وزوجاتهم من غير العاملين)

• منح العسكريين المتقاعدين من ضابط الصف والأفراد معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق (منح ضباط الصف والأفراد والخفراء والعسكريين المتقاعدين بالدفاع والداخلية والحرس الوطني والإدارة العامة للإطفاء معاشا شهريا استثنائيا بقيمة (300) دينار.

• إضافة مواد جديدة إلى القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي / إنشاء صندوق "ذخر".

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (توفير الرعاية السكنية للمرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة وفق شروط محددة وكذلك شروط التخصيص للبيت الحكومي أو الشقة سواء لرب الأسرة أو المرأة الكويتية.

• إضافة مادة جديدة برقم (1) مكررا إلى المرسوم بالقانون رقم (19) لسنة 2012 بشأن حماية الوحدة الوطنية (يعاقب بالحبس كل من يكفر أو يحرض على تكفير مسلم في مكان عام أو من خلال الصحف والمجلات ووسائل التواصل الاجتماعي أو الإعلام المرئي والمسموع)

• إنشاء "صندوق صباح الأحمد للجيل الحاضر".

• تنظيم جمع التبرعات

الأسئلة

وجه النائب صلاح خورشيد 15 سؤالا إلى 8 وزراء منها 4 أسئلة لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية عن السيرة الذاتية لجميع أعضاء مجلس إدارة الخطوط الجوية وتقييم المنظمة العالمية للطيران المدني الكويتي وعدد الكويتيين غير العاملين (البطالة) مع تحديد شهاداتهم وتخصصاتهم وعدد الموظفين الوافدين في الجهات الحكومية سواء تعاقد مباشر وغير مباشر وخطة الحكومة لتعديل التركيبة السكانية.

وقدم سؤالين لوزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة عن أسماء جميع أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة الذين يملكون قسائم صناعية بأسمائهم ومدى جاهزية وزارة التجارة والصناعة في تنظيم القطاع العقاري.

ووجه سؤالين الى وزير الصحة عن أسباب تأخير ترميم مركز الرميثية الصحي وهل تم رصد ميزانية لذلك الأمر وكشف بالتعاقدات بين الوزارة وشركة " التقدم التكنولوجي " خلال السنوات الخمس الماضية سواء من مناقصات أو ممارسات، ووزير الداخلية عن عدد الوافدين الذين يحملون رخص قيادة مع تحديد أعداد الحاصلين عليها باستثناء من أصل القانون مع بيان مؤهلاتهم العلمية واشتراط الوزارة موافقة الزوج لمنح زواج سفر للزوجة، ووزير المالية عن القطاعات التي تملك فيها الكويت ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار حصة (51 %) وما فوق أو حصة استراتيجية مؤثرة في الخارج وتحويل الأفراد المسجلين في صندوق المعسرين إلى صندوق الأسرة.

ووجه سؤالا واحدا لكل من وزير النفط وزير الكهرباء والماء ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة.

صلاح خورشيد

■ الطعون الانتخابية والاستجوابات أثرت على أداء المجلس وجعلت التركيز على الجانب الرقابي

■ نأسف لعدم تعزيز الحكومة الأداء داخل المجلس من خلال تقديم مشاريع القوانين بالشكل المطلوب

تعويض 24 متضرراً جراء الأمطار التي هطلت على البلاد في مارس الماضي

الخضير: تحميل «المرافق» للمقاول مسؤولية كارثة «جسر المنقف» قرار موفق

أشاد النائب الدكتور حمود الخضير بقرار لجنة المرافق العامة في شأن التحقيق بكارثة غرق جسر المنقف والذي انتهى إلى تحميل المقاول المسؤولية عن الأضرار التي أصابت المواطنين والبنية التحتية جراء الأمطار التي هطلت على البلاد في شهر مارس الماضي.

وأضاف الخضير في تصريح صحافي أن اللجنة أوصت كذلك بقيام المقاول بتعويض 24 مواطنا تضرروا من هذه الكارثة التي فاجأت الجميع بعد أن عجزت الشوارع عن استيعاب كميات الأمطار وحدثت السيول والفيضانات في مناطق المنقف والصباحية والفحيحيل.

حمود الخضير

وأشار إلى أن هذا التعويض هو أقل ما يمكن تقديمه للمواطنين الذين تضرروا ماديا ونفسيا منها.

ودعا الخضير وزير الأشغال عبد الرحمن المطوع إلى إيلاء هذه القضية الاهتمام الذي تستحقه ومحاسبة القياديين الذين تثبت التقارير أنهم لم يقوموا بمهام عملهم على النحو المطلوب.

وأكد تعيين قيادات قادرة على مواجهة تحديات المرحلة المقبلة وضمان عدم تكرار الكوارث والمآسي التي طالت الشوارع والبنى التحتية.

وقال الخضير أنه سيتابع كيفية تعاطي الوزير المطوع مع هذه القضية وما انتهت إليه لجنة المرافق وجهات التحقيق الأخرى حتى النهاية.

«ما لم تتم معالجته على يدي رئيس الحكومة ووزير المالية»

العدساني: استجواب «حساب العهد» ... قائم

حذر النائب رياض العدساني من أن استجواب «حساب العهد» قائم، «ما لم تكن هناك خطوات جادة في حسم هذا الملف الذي يتضخم سنويا».

ودعا العدساني في بيان صحافي الحكومة والجهات التابعة لها إلى اتخاذ التدابير اللازمة، وضرورة التنسيق بين الوزراء كافة، وبالأخص رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، لاتخاذ إجراءات تقوم بمعالجة الإخفاقات والتجاوزات ومحاسبة من تسبب بها، والحد من تراكمات المبالغ والتقيد بقواعد الميزانية العامة.

وأوضح العدساني أن تضخم رصيد العهد، وهو ما يعرف بأنه صرف موقت، كان يفترض أن تتم تسويته خلال السنة المالية التي تم صرفها فيها، ولا يجوز استمرار المبالغ سنوات مالية عديدة تتعلق بمجالس وحكومات سابقة، حتى وصل إجمالي المبالغ المتراكمة المصروفة بالتجاوز على الميزانية العامة نحو 3.8 مليار دينار ولم تتم تسويتها.

رياض العدساني

وأشار العدساني إلى أنه على الرغم من أن هناك جهات حكومية ذات ميزانيات مستقلة قد حققت أرباحا وصلت إلى 20 مليار دينار، إلا أنها لم ترحل أرباحها المحققة لخزينة الدولة، بل احتفظت بها وبعضها تم إيداعها لدى البنوك، مما أدى إلى ارتفاع حجم الودائع الحكومية خلال سنة واحدة وحسب الأرقام المقربة حيث ارتفعت من 5.9 مليار دينار إلى 6.8 مليار دينار، في الوقت الذي ارتفع فيه الدين العام، وقد تضرر الاحتياطي العام لاستمرار تمويله العجز في الميزانية العامة وإصدار سندات لتوفير سيولة مالية والقيام بتقليص الدعومات ورفع أسعار الخدمات والمساس بجيوب المواطنين.

منهم 379 من حملة الماجستير والدكتوراه

الفضلي: 49 ألف كويتي وكويتية يبحثون عن عمل

قال أمين سر اتحاد العاملين في القطاع الخاص جمال الفضلي إنه يوجد ٤٩ ألف كويتي وكويتية يبحثون عن عمل منهم ٣٧٩ من حملة الماجستير والدكتوراه.

وطالب بتقديم المزايا التي تحقق الأمان والاستقرار الوظيفي وذلك لتشجيع الموظفين الكويتيين للانتقال إلى القطاع الخاص.

وأوضح الفضلي أن الاتحاد يمثل الموظفين والموظفات كافة في القطاع الخاص بالدولة كاملة، ومن كل الجنسيات والنقابات، لافتا إلى أن الاتحاد يقوم بإعداد خطة عمل لحصر كل المشاكل في القطاع الخاص لإيجاد حلول وقوانين تمنع تكرارها.

وأكد أن قانون العمل في القطاع الأهلي فيه نواقص كثيرة كما أن هناك قوانين موجودة لم يؤخذ فيها رأي أصحاب الاختصاص

وأشار إلى أن توجه سمو أمير الكويت وتوجه الحكومة في الوقت الحالي هو إشراك القطاع الخاص بتنمية البلد، لكن يجب توفير الأمان الوظيفي للكويتيين حتى يقبلوا على العمل في القطاع الخاص

واستذكر الفضلي تصريح المدير العام لإعادة الهيكلة لفتح الوظائف التعاونية للكويتيين حيث تقدم بها حتى الآن ٤٠٠ مواطن من أصل ١٨٠٠ وظيفة الأمر الذي يعد عزوفا واضحا عن هذه المهنة وذلك لأسباب كثيرة.

وأضاف أن عدم التحاق المواطن الكويتي للعمل في هذه الوظائف سببه عدم وجود أمان وظيفي للكويتيين العاملين في القطاع الخاص بالإضافة إلى عدم وجود استقرار وتدرج وظيفي وعدم وجود رواتب ثابتة وبدلات تشجيعية.

وبين أن الحكومة غير مقصرة في دعمها الموظفين لكن هناك بعض الأشياء التي " تغث " الموظف نفسه متسائلا: هل يعقل أنه لو لم يتم تجديد إذن العمل يتم إيقاف دعم العمالة؟

وطالب بضرورة وضع آلية معينة وضوابط لإذن العمل والسماح للموظفين بعد سنوات معينة بتجديد دائم كميزة من المزايا لمن يعمل بالقطاع الخاص.

وأشار إلى أنه من النواقص الموجودة عدم إرسال موظفي القطاع الخاص للعلاج في الخارج وعدم وجود مجلس طبي يحدد فترة عدم إيقاف الراتب في حالة وجود مرض مشيرا إلى أن هذه الأمور سيطالبون بها في المستقبل القريب.

وكشف عن وجود مطالبات للاتحاد سيتم ترجمتها على أرض الواقع وهي تحديد أوقات العمل وعدم تجاوزها بالإضافة إلى تثبيت الرواتب وعدم قطعها مشيرا إلى أن أولوية مطالب التوظيف لدينا ستكون بعد الكويتيين لغير محددي الجنسية.

وأكد الفضلي أن الاتحاد سيتواصل والقوى العاملة لترتيب ووضع خطة عمل لحفظ حقوق الموظفين بالدرجة الأولى مطالبا مجلسي الوزراء والأمة بتقديم الدعم لهم.

وأكد أن الاتحاد لا يطالب بتسريح الموظفين الوافدين من القطاع الخاص، إنما يطالب بعملية توازن في عملية التوظيف من خلال التخفيف من جهة والتعيين من جهة أخرى.

وطالب بضرورة إشراك الاتحاد والاستماع لآرائه في أي مشكلة يواجهها الموظف في الشركات الخاصة والقطاع النفطي والجمعيات التعاونية وغيرها.

وقال إن الاتحاد يمد يده للتعاون مع الحكومة والقطاع الخاص لحل مشاكل الموظفين الموجودة مطالبا نواب مجلس الأمة بضرورة إصدار تشريعات وتعديل بعض القوانين كي تحمي حقوق الموظف الكويتي في القطاع الخاص.

وأوضح الفضلي أن الحكومة دائما مع الكويتي حتى توظفه ولكن بعد توظيفه لا تستطيع حمايته مطالبا بضرورة وجود مكتب مختص لمشاكل الكويتيين في القطاع الخاص.

وأشار إلى أن الموظف الكويتي إن تم إنهاء خدمته يراجع الهيكلة والهيكلة تعيده إلى القوى العاملة التي تحيله إلى الشؤون ويصبح " كعب داير " وبالنهاية يذهب للمحكمة.

وطالب بضرورة تشكيل لجان توافقية أو تظلمات وعدم توقف الراتب إلا بعد قرار من اللجنة المشكلة.

واستغرب الفضلي من الوضع الحاصل في القطاع الخاص خاصة عدم التسلسل الجزائي مشيرا إلى أن المسؤول يستعمل أقصى العقوبات على أدنى خطأ لدرجة تصل إلى إنهاء الخدمة وهذا تعسف من أغلب رؤساء مجالس الإدارات.

وعن تدني الرواتب في القطاع الخاص قال الفضلي إن أصحاب الشركات ورؤساء مجالس الإدارات يدفعون رواتب قليلة للموظفين الكويتيين وذلك لوجود دعم العمالة الذي تصرفه الحكومة للموظفين في الخاص.

وأكد أن الكويتيين يعملون في كل مكان وأن المشكلة في أصحاب العمل الذين لا يريدون الكويتي أن يكون منتجا، ونفى جملة وتفصيلا ما يتردد بأن الموظف الكويتي (ما يداوم).

وطالب الفضلي بضرورة تطبيق قانون الخدمة المدنية المطبقة على القطاع الحكومي على القطاع الخاص أو إصدار قرارات استثنائية من مجلس الوزراء بتطبيقه على الكويتيين.

وأوضح أن الاتحاد ينتظر اعتماد وزارة الشؤون الميزانية السنوية للاتحاد وذلك للبدء بالعمل خاصة وأن الاتحاد بدأ بمراسلة المنظمات الدولية لإبلاغهم بإشهار الاتحاد وتمثيل الكويت

وأعلن الفضلي عن إنشاء حساب للاتحاد في تويتر للتواصل مع موظفي القطاع الخاص بكافة جنسياتهم تحت مسمى اتحاد القطاع الخاص " @pswuq8 لمعرفة مشاكلهم والعمل على وضع حلول لها بالإضافة إلى أفكارهم.

وذكر أن جميع الشركات والمؤسسات التي تحت غطاء قانون العمل في القطاع الخاص والأهلي تتبع الاتحاد وموظفيها المظلومين من اختصاص الاتحاد.

وقال إن أي شخص تواجهه أي مشكلة في شركته أو بنكه أو أي مكان غير حكومي، عليه أن يأتي للاتحاد وهو سيدافع عنه.

وطالب الفضلي موظفي القطاع الخاص من الآسيويين أو غيرهم الذين لا يستطيعون التعامل مع الشركات وعدم معرفة اللغة العربية مراجعة الاتحاد الذي سيتكفل بحل مشاكلهم مستغربا من مرور عدة أشهر على شركات لم تعط موظفيها رواتب.

وقال إنه يجب تطبيق قانون العمل الذي لا يعطي الوافد مستحقاته بعد عمل دام لمدة ١٨ سنة لتجديد الدماء وتغييرها مؤكدا أن هناك وافدين " معششين " في قطاعاتهم منذ ٣٠ أو أربعين سنة مشيرا إلى أن مطالبته هذه للتقليل من أعداد الوافدين ليأخذ الكويتي فرصته.

وتمنى إشراك الاتحاد في اللجان المختصة مع الحكومة والشركات حتى يتم تعديل وترتيب الأمور لحل المشاكل وإيجاد مزايا وحوافز تجعل الكويتي يذهب للقطاع الخاص خاصة بعد تكدس الوزارات والجهات الحكومية.

جمال الفضلي

■ على مجلس الأمة إصدار تشريعات لحماية المواطنين العاملين في القطاع الخاص

■ نمد يدنا للتعاون مع الحكومة لحل مشاكل المواطنين وتوفير الاستقرار الوظيفي لهم

■ الحكومة تدعم المواطن حتى توظيفه ولا تستطيع حمايته بعد ذلك

■ الاتحاد سيتواصل والقوى العاملة لترتيب ووضع خطة عمل لحفظ حقوق الموظفين

■ لا نطالب بتسريح الوافدين من القطاع الخاص إنما نطالب بعملية توازن في عملية التوظيف

■ أي شخص سواء كويتي أو وافد تواجهه أي مشكلة في شركته أو بنكه يأتي للاتحاد وهو سيدافع عنه

فيصل الكندري يطالب وزير الصحة بتوضيح حقيقة ما أثير عن وجود طبيب مزيف

فيصل الكندري

طالب النائب فيصل الكندري وزير الصحة د.جمال الحربي بكشف تفاصيل ما أثير مؤخرًا حول حقيقة وجود طبيب مزور بالوزارة.

وقال الكندري في تصريح صحافي إن ما أثير من معلومات عن تزييف وغيرها تتطلب فتح ملف القضية والكشف عن التفاصيل وعما إذا كان الشخص المعني طبيبًا أو لا.

وأضاف الكندري أن ملف وزارة الصحة أصبح متخمًا بمثل هذه القضايا التي تظهر للعلن بين فترة وأخرى.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك تحرك جاد وفعلي من قبل الوزير وأن تكون هناك محاسبة فعلية إن صحت المعلومات

«التحقيق في تجاوزات الصحة» تبدأ جولتها الخارجية بفرنسا وألمانيا

اجتماع سابق للجنة التحقيق في تجاوزات الصحة

يقوم أعضاء لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة البرلمانية بجولة تشمل جمهوريتي فرنسا وألمانيا وذلك للتحقيق في أعمال المكاتب الصحية بهما.

ويضم الوفد الذي توجه صباح امس إلى ألمانيا رئيس لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة النائب صلاح خورشيد ومقرر اللجنة النائب سعدون حماد وأعضاء اللجنة النواب أسامة الشاهين وعمر الطبطبائي وفيصل الكندري.

وكان مجلس الأمة قد وافق في جلسته المنعقدة بتاريخ 7 مارس الماضي على تكليف اللجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بما فيها تلك المتعلقة بعدد من المكاتب الصحية بالخارج.